

أوراق بحثية

تشرين الأول / أكتوبر
2013

التقسيم المستحيل "حول تقسيم سوريا"

مصطفى خليفة *

يتم تداول فكرة تقسيم سوريا على أسس طائفية بين مؤيدي النظام وبعض المعلقين الغربيين، باعتبارها وسيلة لانقاذ للنظام السوري جزئيا، واستعادة السلام وحماية الأقلية العلوية من انتصار محتمل للسنة. بيد أن الواقع التاريخي والاقتصادي والسياسي والديموغرافي في سوريا خاصة والبلاد المجاورة عامة يشير إلى أن مثل هذا الحل من شأنه أن يؤدي إلى كارثة. فالتركيبة العرقية والطائفية للمجتمع السوري وتوزيع السكان في جميع أنحاء البلاد يجعلا تقسيم البلاد أمرا مستحيلا. ومن شأن التقسيم أن يفشل ليس فقط محاولة استعادة السلام ولكنه سيشكل أيضا خطرا على استقرار الدول المجاورة. يبين مصطفى خليفة ذلك من خلال وضع خارطة توضح التركيبة العرقية والطائفية للمناطق الحضرية والريفية المختلفة في البلاد. هذه الخارطة غير مكتملة فهي تستند إلى تقديرات وذلك بسبب عدم توفر إحصاءات موثوقة. إلا أنها تعتبر مساهمة هامة في المعرفة قد تحتاجها الدوائر السياسية عند مناقشة مستقبل البلاد.

وبعد اندلاع الثورة السورية في آذار / مارس عام 2011 وتحول الاحتجاجات السلمية إلى نزاع مسلح بين نظام الأسد من جهة وبين المعارضة بمختلف ألوانها وتشكيلاتها من جهة أخرى، تمت إعادة فتح ملف التركيبة السكانية في سوريا محلياً وإقليمياً ودولياً لأسباب كثيرة، لعل أهمها :

1 ـ نجاح نظام الأسد في استقطاب الطائفة العلوية بشكل شبه كامل وزجها في الصراع بمواجهة قوى المعارضة، ومع هذه الطائفة قسم لايستهان به من بعض الأقليات الأخرى فيما يبدو للمراقب بأنه شبه انقسام عمودي داخل المجتمع السوري.

2 ـ وصول النزاع المسلح إلى طريق مسدودة، وعدم وجود إمكانية للحسم العسكري لدى أيٍ من طرفي الصراع بما يعني احتمال تحولها إلى حرب أهلية شاملة وطويلة الأمد، وذات تكلفة بشرية ومادية كبيرة. وقد أصبحت هذه القناعة راسخة عند الكثير من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية.

3 ـ خشية الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة من امتداد تفاعلات هذه الحرب إذا استمرت طويلاً إلى دول الجوار بما تتضمنه من تهديد لأمنها. الأمر الذي قد يؤدي إلى تفجير المنطقة بالكامل بما تحتويه من مصالح بالغة الأهمية لهذه الأطراف.

*** روائي وكاتب سوري، كتب رواية القوقعة (2007)، قضى مصطفى خليفة أكثر من 12 عاما في سجون النظام السوري بسبب نشاطاته السياسية كعضو من المعارضة اليسارية ضد نظام حافظ الأسد.**

لكل ما تقدم، واستناداً إلى الواقع الديموغرافي في سوريا، قامت بعض الأطراف بطرح ومناقشة فكرة تقسيم سوريا إلى دولتين أو أكثر لمراعاة المكونات المجتمعية الأساسية في هذا البلد، وحلاً للنزاع الذي يبدو مستعصياً. وكانت هذه الأطراف ـ مع اختلاف الدوافع والرؤى وجدية الطرح لدى كل منها:

ـ النظام السوري : بعض الدوائر المقربة من بشار الأسد قامت بتسريبات مفادها أن فكرة تقسيم سوريا وإقامة دولة علوية هي خيار مطروح أمامه وسيلجأ إليه إذا اشتد الخناق عليه. وهذه التسريبات هي في حقيقتها "تهديد" موجه أولاً إلى الداخل السوري المعارض ـ هذا الداخل الحريص جداً على وحدة سوريا أرضاً وشعباً ـ وثانياً، هوتهديد موجه إلى دول الجوار التي تدعم المعارضة السورية "تركيا أساساً ..."، لأن حصول التقسيم في سوريا سيكون سابقة يمكن انتقال عدواها إلى هذه الدول ذاتها، خاصة وأن وجود أقليات مذهبية وإثنية كبيرة في تركيا (علاهيون، كورد) قد يشكل الأرضية المناسبة لتكرار ذات التجربة حتى لو كانت مخاطر التقسيم أقل.

وإذا كان النظام السوري يسرب فكرة التقسيم كـ "تهديد" إبان احتدام الصراع وكجزء من الحرب النفسية، أي في الوقت الذي لازال يأمل فيه بالانتصار وسحق المعارضة على طريقته، فإنه من الجلي أنه سيلجأ إلى هذا الخيار حال إحساسه بأنه على وشك أن يمنى بالهزيمة أمام قوات المعارضة.

ـ إيران : إذا أحست إيران أن سقوط حليفها ـ نظام الأسد ـ أمر حتمي، فإنها تفضل أمام هذا الواقع الاحتفاظ بقسم من الكعكة. وعندها ستدعم قيام دولة علوية باعتباره أهون الشرين. وفي هذه الحالة ستصب أكثر ما تستطيع من قوة من أجل أن يكون لهذه الدولة اتصال جغرافي مع العراق تنفيذاً وتحقيقاً لهدفها في إقامة ما اصطلح على تسميته بالهلال الشيعي الممتد من إيران إلى لبنان.

إذاً على المستوى الإيراني، فالتقسيم هو خيار مطروح وجدي كبديل عن السيناريو الأسوأ. ولكن يتوجب الإشارة هنا إلى أن الطموح الاستراتيجي الإيراني أكبر من ذلك بكثير، فهي تريد كل سوريا أولاً، وتريد أيضاً أن تهيمن على كل من لبنان والأردن وفلسطين من خلال سوريا وبواسطتها. ولذلك سيكون قبولها بانحسار نفوذها فقط إلى الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة العلوية آني ومؤقت. وستسعى بعد ذلك إلى تغيير ميزان القوى الذي أجبرها ـ ومعها نظام الأسد ـ على قبول الأمر الواقع. أي أن المنطقة لن تميل إلى السكون والاستقرار حتى بعد التقسيم وقيام الدولة العلوية.

ـ الدول الغربية: والمقصود هنا الدول الفاعلة والمؤثرة سواء على المستوى الدولي بشكل عام، أو على مستوى الأزمة السورية بشكل خاص. فإن دوائر القرار ـ إضافة إلى بعض مراكز الدراسات والبحوث القريبة منها ـ في هذه الدول قامت بمناقشة خيار تقسيم سوريا إلى دولتين على الأقل اعتقاداً منها أن هذا الحل كفيل بإنهاء الصراع بين نظام الأسد والقوى المعارضة.

وأمام هذا الطرح ـ المقدم من قبل بعض أطراف المجتمع الدولي وليس من قبل النظام السوري وإيران ـ تبرز تلقائياً أسئلة مهمة لابد من مقاربتها والأجابة عليها :

هل فرضية تقسيم سوريا قابلة للتحقق على المستوى الواقعي؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، هل تنفيذ هذه الفرضية هو الحل الأفضل لتجنب المخاطر التي استدعت طرح هذه الفكرة اساساً ؟ أي:

ـ هل سيُخفض هذا الحل الكلفة البشرية والمادية المتوقعة حال نشوب حرب أهلية شاملة ؟

ـ هل سيجلب هذا الحل الاستقرار للمنطقة ويجنبها الانفجار ؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها يستدعي بداية دراسة الواقع الديموغرافي لسوريا، المكونات الأساسية ـ القومية والدينية والطائفية ـ وتوزعها على الرقعة الجغرافية لهذا البلد.

التركيبة الديموغرافية لسوريا

ليس هناك أية معلومات دقيقة عن التوزع القومي أو الديني أو الطائفي للشعب السوري، لأن الإحصاء الأول الذي تم في سوريا وركز على التوزع الطائفي كان قد جرى عام 1932 في عهد الانتداب الفرنسي، ولم يشمل كامل مساحة البلد، فقط أجري داخل أراضي حكومة اللاذقية (دولة العلويين) التي أقامتها فرنسا واستمرت فترة قصيرة من الزمن. وقد شمل الإحصاء ما مساحته 7000 كم مربع من مساحة سوريا البالغة 185000 كم مربع.

	1943		1953		التزايد
سنة	1 971 053	68,91%	2 578 810	70,54%	31%
				0,00%	
شيعة	12 742	0,45%	14 887	0,41%	17%
علويون	325 311	11,37%	398 445	10,90%	22%
اسماعيلية	28 527	1,00%	36 745	1,01%	29%
دروز	87 184	3,05%	113 318	3,10%	30%
يزيدية	2 788	0,10%	3 082	0,08%	11%
	456 552	15,96%	566 477	15,49%	24%
مجموع المسلمين	2 427 605	84,87%	3 145 287	86,03%	30%
يهود	29 770	1,04%	31 647	0,87%	6%
مسيحيون	403 036	14,09%	478 970	13,10%	19%
مجموع السكان	2 860 411				

ولذلك فإن أكثر الأرقام والنسب التي ترد في الدراسات والأبحاث حول التركيبة الديموغرافية السورية هي أرقام تقريبية هذا أولاً، وثانياً هي أرقام متفاوتة تبعاً لتفاوت وتعدد المصادر وأهداف هذه المصادر، فعلى سبيل المثال : هناك من يخفض نسبة العلويين في سوريا إلى 7 % بينما دراسة أخرى ترفع الرقم إلى 15 %، ولهذا فمن الأفضل الاعتماد على المصادر التي تبدو أقرب للحيادية .ويبلغ عدد سكان سوريا وفقاً لسجلات الأحوال المدنية في 1 كانون الثاني 2011 (24) مليون نسمة، موزعين على 14 محافظة كما هو مبين في الجدول (وثيقة رقم1). وهؤلاء السكان هم عبارة عن خليط من القوميات والأديان والمذاهب المتعددة داخل كل دين كما سيتوضح فيما سيلي.

التقسيمات الموجودة في المجتمع السوري

بشكل عام، يمكن الحديث عن مكونات المجتمع السوري على ثلاثة مستويات: المستوى القومي (العرقي)، المستوى الديني، المستوى الطائفي (المذهبي).

ـ المكونات القومية:

العرب : المكون العربي يشكل الكتلة الأساسية من الشعب السوري، وتبلغ نسبة العرب في سوريا ما نسبته 80 - 85 % تقريباً، وهم يشكلون الأغلبية في كل المحافظات السورية عدا محافظة الحسكة.

الكورد : ثاني قومية في سوريا هي القومية الكوردية، وتشكل ما نسبته 10 % من مجموع الشعب السوري تقريباً. وهم ينتشرون في أربع مناطق جغرافية متباعدة ومنفصلة عن بعضها البعض. وجودهم الأساسي يتركز في المنطقة الشمالية الشرقية من سوريا وهي المنطقة المحاذية لكل من العراق وتركيا. والتواجد الثاني، وهو صغير نسبياً، يتركز في وسط الجزيرة السورية. التواجد الثالث في منطقتي كوباني (عين العرب) وعفرين، ورغم أن أغلب الخرائط تظهر هاتين المنطقتين وكأنهما متصلتين إلا أن الواقع يشير إلى وجود كتل عربية وتركمانية كبيرة تفصل بينهما (جرابلس ، منبج ، الباب ، إعزاز ..). أما التواجد الرابع فيتركز في العاصمة دمشق وأساساً في حي (ركن الدين) علماً أن الكورد المقيمين في دمشق معربين تماماً ولا يتقنون اللغة الكوردية.

وقد تباينت مواقف الكورد من الثورة السورية ضد نظام الأسد، فهناك قسم مهم اعتبر نفسه جزءاً من هذه الثورة ومن الشعب السوري وشارك بفعالية في كل نشاطاتها. وقسم سعى إلى تحييد المناطق الكوردية عن كل نتائج هذا الصراع. وقسم ثالث رأى فيها لحظة تاريخية على الكورد استغلالها من اجل تحقيق المطالب الكوردية في إقامة وطن قومي مستقل. المحافظة الوحيدة التي يشكل الكورد غالبية سكانها هي محافظة الحسكة 60% تقريباً من مجموع عدد السكان. (وثيقة رقم 2) خريطة تبين توزع الكورد في سوريا.

والأغلبية الساحقة من الكورد في سوريا هم مسلمون سنة، مع وجود أقلية "ايزيدية" قد يبلغ تعدادها أربعون ألفاً، وعدد لايذكر من العلويين. والأقلية الكوردية هي الأقلية القومية الوحيدة التي ينادي بعض أبناؤها بالانفصال عن الدولة السورية وإقامة دولة كوردية مستقلة، أو بالحكم الذاتي، أو الانضمام إلى كوردستان الكبرى والموزعة بين أربع دولهي تركيا ، العراق ، إيران، سوريا.

أبرز أماكن انتشار الكورد : مدينة الحسكة والبلدات التابعة لها، القامشلي، عامودة، درباسية، المالكية، مدينة حلب، عين العرب وأغلب القرى التابعة لها، عفرين وتقريباً كل القرى التابعة لها ، أقليات في دمشق وحمص وإدلب والرقة.

التركمان: وهم ثالث إثنية في سوريا من حيث الحجم وتبلغ نسبتهم في المجتمع تقريباً 4 إلى 5 %. هناك بعض الدراسات تشير إلى أنها ثاني إثنية وأن عددهم يفوق عدد الكورد مستندين في ذلك إلى تقسيم التركمان إلى فئتين : تركمان الريف الذين يشكلون 30 % من مجموع تركمان سوريا وهم قد حافظوا على لغتهم الأم، وتركمان المدن الذين استعربوا وفقدوا لغتهم وهم يشكلون 70% من التركمان. وينتشر التركمان أساساً في مراكز مدن وأرياف ست محافظات سورية هي : حلب ، دمشق، حمص، حماة، اللاذقية، القنيطرة.

أبرز أماكن انتشار التركمان : مدينة حلب، الريف الشمالي لمحافظة حلب حيث القرى التابعة لمدن أعزاز، الباب، جرابلس. وفي محافظة اللاذقية، جبل التركمان، البدروسية، أم الطيور، عيسوبة، وبعض القرى المحاذية للحدود التركية. وفي محافظة حمص، غرناطة، الكراد، برج قاعي، السمعليل وغيرها من قرى سهل الحولة. وكذلك بعض القرى في محافظتي القنيطرة وحماة. والتركمان في سوريا مسلمون سنة في غالبيتهم الساحقة.

السريان، الآثوريين: وهم رابع إثنية في سوريا، وهم أصل سكان سوريا وأقدمهم. وتبلغ نسبتهم حوالي3 إلى 4 % من المجتمع السوري. وقد هاجر قسم كبير منهم إلى السويد وأستراليا وبلدان أخرى نتيجة لتردي أحوالهم الاقتصادية وأهمال مناطقهم إبان فترة حكم الأسد الأب. وتمركزهم الأساسي هو في مدينتي الحسكة والقامشلي والعديد من القرى على ضفاف نهر الخابور. أهم هذه القرى هي تل تمر التي كانت المقر الرئيسي لزعيمهم الروحي، وأغلب الآثوريين مسيحيون مع أقلية مسلمة صغيرة. ولا زالوا محافظين على لغتهم الأصلية.

الشركس : هم خامس إثنية في سوريا، تبلغ نسبتهم في المجتمع من 1إلى 1.5 % . وكتوزع على الجغرافيا السورية ينتشرون أساساً في ثلاث محافظات سورية : حمص، في مركز المدينة وبعض القرى: دير فول وتل عمري وعين نسر. وفي مركز مدينة حماة وبعض البلدات والقرى التابعة لها مثل تل سنان وتل اعدي وديل العجل وجبصين. وبشكل عام فإن الشركس في هاتين المحافظتين يقيمون في القرى المحاذية للبادية السورية. أما في القنيطرة فقد كانوا متواجدين في مركز المدينة وفي بلدات وقرى بئر عجم، الخشنية، العدنانية، المنصورة. وللشركس تواجد في مدينة حلب ومدينة منبج

وبلدة خناصر، وتجمعات صغيرة في دمشق والرقة ودرعا والحسكة وريف دمشق. الشركس جميعاً مسلمون سنة، وجميعهم يجيدون اللغة العربية مع محافظة الغالبية على اللغة الأم، وقد عاد قسم منهم إلى بلادهم الأصلية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

الأرمن : سادس إثنية في سوريا وبنسبة 1 % تقريباً. يتركز وجودهم في مدينة حلب ومدينة القامشلي وريف اللاذقية، والقليل في دير الزور ودمشق وحمص. وهناك ارمن منذ القرن الأول الميلادي في كسب والجزيرة السورية. والتسمية الشعبية لهم "ارمن عتيق". اما الجزء الآخر وهو الأكبر، فقد كانوا قد لجأوا إلى سوريا نتيجة للمجازر التي ارتكبت بحقهم قبيل انهيار الأمبراطورية العثمانية، وكلهم حافظوا على لغتهم الأم وجميعهم مسيحيون.

ويوجد أعداد قليلة من قوميات أخرى : يونانيون، فرس، ألبان، بوشناق، بشتون، بلوش، روس، جورجيين ....

وعلى هذا المستوى يلاحظ أن أقساماً هامة من بعض المكونات القومية قد تعرّبت بدرجة أو بأخرى وخاصة منها التي تدين بالإسلام ـ القرآن والشعائر الدينية جميعها بالعربية ـ وفقدت حسها بالانتماء لقوميتها الأصلية مع مرور الزمن، وهذا خلافاً للانتماءات المذهبية والدينية التي لم تشهد تحولات يمكن أن تكون مؤثرة من طرف لآخر.

ـ المكونات الدينية:

المكونات الدينية في المجتمع السوري هي أساساً الأديان السماوية الثلاث، إضافة لبعض الجماعات الدينية الصغيرة جداً بحيث لاتؤخذ بعين الاعتبار.

المسلمون: هم الغالبية الساحقة من سكان سوريا، بمختلف طوائفهم وقومياتهم، وتبلغ نسبتهم في المجتمع قرابة (90 %) ويشكلون الأغلبية في جميع المحافظات السورية.

المسيحيون: ويشكلون الآن نسبة أقل من 6 % علماً أنهم وفي بداية القرن العشرين كانوا يشكلون قرابة 20 % وقد تدنت نسبتهم في المجتمع لعوامل عديدة أهمها نسبة النمو السكاني المنخفضة لديهم قياساً إلى نسبة النمو لدى المسلمين. إضافة إلى الهجرة باتجاه المجتمعات الغربية وأستراليا، وهي مجتمعات يسهل عليهم الاندماج بها نتيجة للعديد من العوامل وعلى رأسها المستوى التعليمي والعادات الدينية المشتركة. وقد ازدادت هذه الهجرة بعد عام (1970) بسبب سوء الأَحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في فترة حكم الأسد الأب.

وسوريا هي مهد المسيحية الأول، وينتمي أغلب المسيحيين قومياً إلى العرب، ويتمركز المسيحيون في عدة مناطق من أهمها :

ـ وادي النصارى: ويشكلون حوالي 60% من سكانه، في بلدات وقرى مرمريتا، الحواش، الزويتينة، مشتى الحلو ، مشتى عازار، صافيتا.

ـ مدينة حلب : ويشكل المسيحيون فيها حوالي 20% من عدد سكانها ويقطنون أحياء كالعزيزية، التلل، السليمانية، وسواها.

ـ محافظة حمص : يتمركزون في الاحياء القديمة مثل باب السباع، باب الدريب، الحميدية، وكذلك في الضواحي مثل زيدل، فيروزة، ربلة.

ـ جبال القلمون: ويقطنون في عدة بلدات منها معلولا، صدينايا، دير عطية، النبك، يبرود.

ـ محافظة حماه : يتمركزون في حي المدينة وسط حماة ، وفي الريف الشمالي في عدة بلدات منها محردة، السقيلبية، البيضا.

ـ محافظة اللاذقية : يتمركزون في الأحياء القديمة من المدينة وفي بلدة كسب.

المسيحيون في سوريا يتوزعون على كل الكنائس الشرقية والغربية ولكن الأرثوذكس يشكلون الغالبية. (وثيقة 3) تبين توزع المسيحيين على الجغرافية السورية.

اليهود : كما مر سابقاً فإن اليهود أوالموسويين كما كان يطلق عليهم قد هاجر أغلبهم من سوريا بعد قيام دولة اسرائيل، وآخر موجة هجرة حدثت في أواخر عهد الأسد الأب، ولم يتبق منهم في سوريا سوى أعداد قليلة يتمركزون في مدينتي دمشق وحلب.

ـ المكونات الطائفية :

الطائفة السنية: ويطلق عليها أهل السنة والجماعة، وتشكل هذه الطائفة أغلبية المجتمع السوري بنسبة قد تتجاوز 75% ويتمركزون في المدن وأغلب الريف ـ جميع المدن الكبيرة والتي تعتبر مركزاً للمحافظات وعددها أربع عشر مدينة هي ذات غالبية سنية، عدا مدينة السويداء ـ ويستثنى من الأرياف، ريف محافظتي اللاذقية وطرطوس فالغالبية فيه للطائفة العلوية، كما يستثنى وادي النصارى ذو الغالبية المسيحية.

الطائفة العلوية: وهي من حيث العدد ثاني أكبر الطوائف في سوريا بنسبة قد تصل إلى حوالي (10%) من إجمالي عدد سكان سوريا، أي أن عددهم الإجمالي قد يصل إلى حوالي 2.5 مليون نسمة ، والطائفة العلوية تنقسم إلى قسمين رئيسيين، العلويين التقليديين، وهم يشكلون الأغلبية، وإلى علويين مرشديين وهم يشكلون أقلية، رغم ان مرشديين يعتبرون أنفسهم غير علويين.

والمرشدية انشقاق حديث ـ في بدايات القرن العشرين ـ داخل المذهب العلوي، أسّسه وقاده سليمان المرشد ومن هنا جاءت التسمية. وقد تم إعدام سليمان المرشد بعد جلاء القوات الفرنسية عن سوريا.

حافظ الأسد وابنه بشار الذي خلفه في الحكم ينتميان إلى الطائفة العلوية. ويتركز وجود العلويين أساساً في سلسلة جبال الساحل السوري أي ريف محافظتي اللاذقية وطرطوس الجهة الغربية من الجبال، وريف محافظتي حمص وحماة أي الجهة الشرقية من الجبال. وفي محافظتي اللاذقية وطرطوس قد يشكل العلويين غالبية بنسبة حوالي 60%. وفي حمص يشكلون ما نسبته (10%) أيضاً في الريف والمدينة وكذلك في محافظة حماة.

إضافة لريف اللاذقية وطرطوس يتمركز العلويين في المناطق التالية والتي تتبع إدارياً إلى كل من حمص وحماة : تلكلخ ، المخرم ، القبو ، شين، الرقاما، سهل الحولة، مرمين، قرمص، المحناي، وفي أحياء النزهة والزاهرة وأقل من ذلك في أحياء الوعر وعكرمة، تل سلحب، الزيارة، عين حلاقيم، عوج، بعرين، ينصاف.

وكذلك في بعض الأحياء حول المدن الساحلية : اللاذقية، طرطوس، جبلة، بانياس، وهي الأحياء التي نشأت بعد (1970) والتي يسكن فيها رجال وضباط أمن وجنود في الجيش النظامي ـ في سجلات الأحوال المدنية لا يعتبرهؤلاء من سكان المدينة ـ وكذلك في بعض الأحياء الجديدة لمدينة حمص، وعلى الأخص في بعض الأحياء الهامشية حول العاصمة دمشق : المزة 86 ، عش الورور، ضاحية تشرين، مساكن الحرس. (الوثيقة رقم 4) تبين أماكن تمركز الطائفة العلوية.

الطائفة الدرزية: أو طائفة الموحدين الدروز كما يطلق عليها. وتشكّل ثالث الطوائف الإسلامية من حيث العدد. وتبلغ حوالي 3% من مجموع السكان في سوريا. واعضاءها ينتشرون في أربع محافظات سورية:

ـ السويداء: وهي المركز الأساسي، وتسمى هي والمدن الصغيرة والقرى التابعة لها بجبل العرب أو جبل الدروز. من مدنها الصغيرة : شهبا ، صلخد، القريّا ..

ـ القنيطرة: ويتواجدون في هذه المحافظة في خمس بلدات أساسية هي حضر، وتقع في الجزء غير المحتل من قبل اسرائيل من هضبة الجولان، وقرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية، وهي تقع في الجزء المحتل من هضبة الجولان.

ـ ريف دمشق : في بلدة جرمانا القريبة من دمشق.

ـ إدلب : والدروز فيها يشكلون أقلية صغيرة في منطقة جبل السماق في حارم، عبريتا، معارة الأخوان، كفر مارس، عرشين.

ومن الجدير ذكره أن النسبة التي توضع للدروز تشمل فقط المقيمين في سوريا أو المسجلين في دائرة الأحوال المدنية. ولكن هناك الكثير من الدروز في المهجر وخاصة في امريكا اللاتينية و هاجروا خلال المائة عام الأخيرة وذلك نتيجة لعوامل عديدة. في فنزويلا وحدها يوجد نصف مليون مهاجر درزي من أصل سوري. (الوثيقة رقم 5) تبين توزع الطائفة الدرزية في سوريا.

الطائفة الإسماعيلية: هي الطائفة الرابعة بين الطوائف الاسلامية ، وقد تشكل نسبة أكثر من 1 % من مجموع السكان وتتركز أساساً في محافظتين:

ـ حماه: أساساً في مدينة السلمية والتي تعتبر عاصمة الاسماعليين في سوريا والشرق الأوسط. وهي تبعد 35 كم شرقاً عن مدينة حماه، وأغلب القرى والبلدات التابعة لها يتواجد فيها أيضاً أبناء الطائفة الاسماعيلية. وكذلك في مدينة مصياف والريف الذي يتبعها إدارياً، كما يوجد أقلية صغيرة في مدينة حماه نفسها.

ـ طرطوس: في بلدة القدموس وريفها، ومنطقة نهر الخوابي شرق مدينة طرطوس ومن قراها : البريكة، بيت ديبة، نبع ناصر. (الوثيقة رقم 6) تبين توزع الاسماعيلين في سوريا.

الطائفة الشيعية: وهي من أصغر الطوائف الإسلامية، وتصل نسبتها إلى أقل من0.5 % من مجموع السكان، وتتركز في حي الأمين في دمشق وفي قريتي نبّل والزاهرة القريبتين من حلب. وهناك الشيعة الجعفريون المتواجدون أساساً في القدموس.

بعد هذا الاستعراض السريع للخريطة الديموغرافية السورية وأهم مكوناتها، يطرح التساؤل مجدداً حول فكرة التقسيم وجدواها. هذا التقسيم الذي يطرح كحل لمشكلة مكوّنان في المجتمع السوري. الأول، وهو المكوّن الكردي، أي على أساس التمايز القومي، وعملياً هذا الموضوع لا يلقى دعماً من أحد في الوقت الراهن إلا من بعض الأطراف السياسية الكردية وذلك لما يشكله من حساسية على المستوى الإقليمي. وبالتالي فهو غير مطروح للتنفيذ أو على الأقل غير ملح، علماً أنه كان ولفترة طويلة من الزمن مشروع التقسيم الوحيد المطروح في سوريا.

أما الثاني فهو الأقلية العلوية أي على أساس التمايز الطائفي، وجاء طرحه في الوقت الراهن كحل للنزاع الدائر حالياً، حيث يشكل العلويون الجسد الأساسي لقوات الأسد في مواجهة قوات المعارضة التي يغلب عليها الطابع السني. ويرى بعض الدارسين أن غلبة المكوّن السني على قوى المعارضة أمر طبيعي ولا يشكل نزوعاً طائفياً لدى هذه المجموعة، وذلك لسببين :

ـ الأول : إن الطائفة السنية تشكل أغلبية المجتمع السوري فمن الطبيعي أن أية حركة اجتماعية بهذا الاتساع وهذا العمق سيكون عمودها الفقري مشكلاً من الأغلبية المجتمعية.

ـ الثاني: إن الطائفة السنية كانت هي الأكثر تضرراً من حكم آل الأسد المديد والذي بلغ أكثر من أربعين عاماً، والذي منح فيه الكثير من الإمتيازات للطائفة العلوية على حساب الطائفة السنية.

وقبل أن نعود إلى السؤال الأساسي، من المفيد العودة إلى التاريخ واستقراء تجربة الانتداب الفرنسي، والتي تعتبر هي التجربة الوحيدة لإقامة دولة للعلويين في سياق تقسيم سوريا الذي كان مطروحاً آنذاك.

التجربة الفرنسية

بعد دخول القوات الفرنسية إلى دمشق وإسقاطها للدولة العربية بقيادة الملك فيصل والتي استمرت قرابة العامين، واتمام هيمنتها العسكرية على كامل البلاد مستندة إلى صك الانتداب، أعلن الجنرال هنري غورو في 31 آب/أغسطس 1920 قيام دولة العلويين، وقد سميت لاحقاً حكومة اللاذقية. وحددت فرنسا حدود هذه الدولة التي تبلغ مساحتها سبعة آلاف كم مربع، وكان يقطنها آنذاك ثلاثمائة ألف نسمة تقريباً. وقد اتخذت كل الاجراءات لإعداد هياكل ومؤسسات هذه الدولة، وفي المقدمة أنشأت مجلساً نيابياً مؤلفاً من 17 عضو موزعين طائفياً على الشكل التالي:

10 أعضاء ينتمون للطائفة العلوية، 3 أعضاء ينتمون للطائفة السنية، 3 أعضاء مسيحيين، عضو واحد اسماعيلي.

على أرض الواقع لم تلق هذه الحكومة أي تأييد شعبي في أوساط الطائفة العلوية، فعدا بضعة أشخاص من زعماء العشائر العلوية والمرتبطين أصلاً بالفرنسيين لم يدعم هذه الحكومة أي طرف محلي، وبلغ الأمر ببعض الأطراف العلوية إلى القيام بحركات مسلحة ضد هذا الانفصال عن الوطن الأم "سوريا" ومثال على ذلك ثورة الشيخ صالح العلي.

لمس الفرنسيون، وعلى رأسهم الجنرال غورو، عدم رغبة الشعب السوري بالانقسام فاضطروا إلى حلّ حكومة اللاذقية ومن ثم أعلنوا قيام الاتحاد السوري بتاريخ 28 حزيران/يونيو 1922. في أواخر ثلاثينات القرن العشرين أعادت فرنسا المحاولة مرة أخرى وأنشأت حكومة اللاذقية مجدداً، فعمت الاضرابات وأعلن الناس العصيان المدني في شباط/فبراير 1939، ثم في حزيران/يونيو 1939. فاضطرت فرنسا تحت ضغط الاضرابات والمطالب الشعبية إلى إعادة اللاذقية إلى الاتحاد السوري وذلك بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 1942.

إن المقارنة مع التجربة الفرنسية الفاشلة في إقامة دولة علوية لا يمكن اعتمادها والقياس عليها في امر جوهري، هو مسألة التأييد الشعبي. فالتقسيم الذي كان مرفوضاً بأغلبية ساحقة من قبل العلويين إبان التجربة الفرنسية يقابله اليوم احتمال تأييد شعبي جارف إذا كان التقسيم هو الضمان الوحيد للخوف الوجودي الذي استطاع النظام زرعه في نفوس الطائفة العلوية حيث ثبّت النظام لدى الطائفة العلوية قناعة أن السنة سوف يذبحونهم إذا سقط نظامه.

إذن يمكن القول أن هذا متغير، وهذا المتغير على أهميته لا ينفي أن عوامل الفشل الأخرى التي أدت إلى سقوط فكرة التقسيم آنذاك لاتزال موجودة وفي بعض الحالات قد تكون بذات الأهمية وهي عديدة، ولعل أهمها العامل الديموغرافي والعامل الاقتصادي.

ـ العامل الديموغرافي:

هناك أربع محافظات سورية يتواجد فيها العلويون ، وقد يطمح الأسد أن تكون هذه المحافظات الأربع ضمن دولته العلوية ، فإن لم يستطع قد يكتفي بثلاثة، فإن لم يستطع قد يكتفي باثنتان "اللاذقية وطرطوس" ، إذاً هناك ثلاثة احتمالات لقيام الدولة العلوية ، ودائماً سيجري حساب الطائفة العلوية على أنها تبلغ 2.5 مليون نسمة :

الاحتمال الأول، هو إقامة دولة علوية تضم أربع محافظات سورية هي اللاذقية ، طرطوس، حماه ، حمص". حيث يبلغ عدد سكان هذه المحافظات الأربع الإجمالي وفقاً للوثيقة رقم 1 الصادرة عن الحكومة السورية : 6.443 مليون، منهم 2.5 مليون علوي والباقي من الطائفة السنية أساساً وباقي الأقليات الدينية، أي أن مجموع السكان غير العلويين يبلغ 4 مليون تقريباً.

الاحتمال الثاني، إقامة دولة علوية تضم ثلاث محافظات فقط هي اللاذقية، طرطوس، حمص، إضافةً إلى جزءٍ من محافظة حماه والذي تقطنه الطائفة العلوية، وباعتبار أن سكان محافظة حماه يبلغون حسب الجدول هو 2.113 مليون منهم حوالي 30% علويون أي 700 ألف تقريباً ، أي ما يقرب من:

2.113- 700= 1.413 مليون نسمة هم عدد سكان محافظة حماه من غير العلويين.

6.443-1.413= 5.030 مليون نسمة هم عدد سكان الدولة العلوية إذا أقيمت وفقاً للاحتمال الثاني أي باستثناء السكان غير العلويين من محافظة حماه ، وهكذا يكون لدينا دولة علوية يشكل العلويون ما نسبته تقريباً 50% من عدد السكان.

الاحتمال الثالث، إقامة دولة علوية تضم محافظتين فقط هما اللاذقية وطرطوس مع كامل المناطق التي تتبع حمص وحماه وتسكنهاغالبية علوية. أي يبقى التعداد الكلي للطائفة العلوية 2.5 مليون وفي هذه سنقدر عدد العلويين من محافظتي حماه وحمص بـ 1.400 تضاف إلى عدد سكان اللاذقية وطرطوس، أي 1.229 مليون عدد سكان اللاذقية الإجمالي + 954 ألف نسمة عدد سكان طرطوس الإجمالي + 1.400مليون عدد العلويين في محافظتي حمص وحماه والذين سينضمون إلى الدولة العلوية. يصبح المجموع : 3.683 مليون عدد سكان الدولة العلوية، منهم 2.5 علوي، وحوالي 1.2 مليون من غير العلويين وغالبيتهم من الطائفة السنية.

على مستوى التواصل الجغرافي، يُفضّل نظام الأسد ومن خلفه إيران الاحتمالين الأول والثاني لأنهما يؤمنان التواصل مع العراق. ولكن مع الاحتمال الأول، سيكون لدى الدولة العلوية فائض سكاني من غير العلويين يبلغ حوالي أربعة ملايين نسمة. وفي الاحتمال الثاني، سيكون لديها فائض سكاني من غير العلويين يبلغ أكثر من مليونين ونصف. والسؤال البديهي الذي سيطرح في هذا المجال : ماذا سيكون مصير هؤلاء السكان ؟ وماذا سيكون رد فعلهم على عملية التقسيم ؟

العامل الاقتصادي

تجدر الإشارة إلى أهمية العامل الاقتصادي في نجاح أو فشل أي مشروع لإقامة دولة علوية على القسم الساحلي من سوريا. وبنظرة سريعة إلى واقع الاقتصاد السوري نجد أنه يتركز، على الصعيدين الصناعي والتجاري، أساساً في المدينتين الكبيرتين دمشق وحلب. أما على المستوى الزراعي، فهو يتركز بمعظمه في المحافظات الداخلية وهذا ينطبق أيضاً على الثروات الباطنية كالبترول والفوسفات. ويلاحظ هنا أن نظام آل الأسد قد حرص، وطوال أكثر من أربعين عاماً، على حرمان مناطق الطائفة العلوية من أية مشاريع تنموية حقيقية كي تكون هذه المناطق بمثابة الخزان البشري الذي يمد أجهزته الأمنية والعسكرية بما يلزمها من قوى بشرية. ومن جهة أخرى، يشكل مينائي اللاذقية وطرطوس التجاريين وميناء بانياس النفطي المنافذ البحرية الوحيدة للاقتصاد السوري ـ وستكون جميعها ضمن هذه الدولة العلوية المُتخيّلة ـ وبناءً على كل ما تقدم سنجد أمامنا الحقائق التالية :

1 ـ الدولة العلوية التي ستقوم ستكون ضعيفة الموارد عموماً ووفقاً لكل الاحتمالات. خاصة وأن إيجادها سيكون وسط حالة عدائية شديدة من محيطها مما يجعل من الصعب وربما من المستحيل التعاون مع الجوار.

2 ـ إن حرمان دمشق وحلب خصوصاً، والداخل السوري عموماً، من المنافذ البحرية التي تمر من خلالها المبادلات التجارية السورية، وكذلك تعطل أي إمكانية لتصدير النفط، سيكون بمثابة عملية خنق اقتصادي لكل الداخل السوري.

3 ـ إذا قامت الدولة العلوية وفق الإحتمالين الأول أو الثاني (أي أن تكون محافظة حمص المتصلة جغرافياً مع العراق ضمن الدولة العلوية) سيكون من نتائج هذا أيضاً تقسيم ما تبقى من سوريا إلى قسمين:

القسم الجنوبي ويضم : دمشق، ريف دمشق، القنيطرة، درعا، السويداء. والقسم الشمالي ويضم : حلب، إدلب، الرقة، دير الزور، الحسكة. وسيكون الحاجز الجغرافي الذي تشكله الدولة العلوية حائلاً لأية عملية تكامل اقتصادي بين القسمين الجنوبي والشمالي.

بعد عرض التركيبة الديموغرافية السورية، وكذلك المتغير والثابت من عوامل نجاح أو فشل تجربة تقسيم سوريا، وبالعودة إلى الأسئلة المطروحة في المقدمة والتي يمكن إيجازها بما يلي:

ـ مدى واقعية فكرة التقسيم، وإمكانية تطبيقها ضمن المعطيات الحقيقية على الأرض.

ـ هل سيؤدي التقسيم إلى تقليل الكلفة البشرية والمادية والتي من الممكن أن تحدث في

حال تحوّل الصراع إلى حرب أهلية مفتوحة وطويلة الأمد ؟

ـ وهل هذا سيجنب المنطقة مخاطر الانفجار ؟

استنتاجات

أولاً ـ المعارضة وبكل انتماءاتها ترفض فكرة التقسيم جملة وتفصيلاً وستقاومها بقوة السلاح. وكذلك نظام الأسد ومن خلفه إيران ـ حتى وأن "هدد" الأسد أنه سيلجأ إلى هذا الحل كملاذ أخير، فهذا لايعني أنهما سيقتنعان بالسيطرة على الدولة العلوية فقط ـ وسيكون انكفاؤهما داخل حدود هذه الدولة مؤقتاً ومفروضاً بحكم موازين القوى على الأرض، وبمجرد تغير هذه الموازين سيقاومان التقسيم أيضاً وبقوة السلاح وصولاً إلى هدفهما الرامي للسيطرة على كل سوريا واستعادة ما يمكن تسميته بـ سوريا الدور والموقع.

إذن القوى المتصارعة المحلية وداعميها الأقليميين ترفض وتقاوم هذا الحل، والمجتمع الدولي غير مستعد أن يزج بجندي واحد في المستنقع السوري، فمن سيفرض التقسيم ؟ ومن سيشرف على تنفيذه على أرض الواقع ؟ والحال هكذا نستطيع أن نخرج باستنتاج سريع مفاده أن تقسيم سوريا ماهو إلا عبارة عن فكرة لازالت في رؤوس بعض السياسيين والمفكرين الغربيين، وهي عملياً فكرة تحلق في السماء ولا تستند إلى أرض الواقع أبداً.

ثانياً ـ أما على صعيد التكلفة المادية والبشرية، فقد قام الأسد خلال السنتين الماضيتين من عمر النزاع بتدمير ما يقارب من نصف البلد ـ على صعيد العمران والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية على وجه العموم ـ تدميراً تاماً، وأية سلطة / دولة مقبلة ستعاني كثيراً وقد تحتاج إلى عقد أو عقدين من الزمن أو حتى أكثر من ذلك لإعادة سوريا إلى ما كانت عليه قبل بدءالاحتجاجات،

ولذلك يمكن القول أن فاتورة التكلفة المادية قد دفعت سلفاً بشكل أو بآخر، وهي مرشحة للارتفاع إذا لاحظنا أن التدمير دائماً يطال المناطق التي تخرج عن سيطرة نظام الأسد.

وإذا انطلقنا من فرضية غير واقعية ـ ولكن تسهيلاً للبحث ـ وقلنا : أن التقسيم قد تم بسلاسة وقبلت جميع الأطراف بما رسم على الأرض من قبل الجهات التي رعت أو سترعى هذا المشروع، فما هو مصير الكتلة البشرية غير العلوية والواقعة ضمن حدود الدولة العلوية الجديدة ؟ وهي كتلة يتراوح تعدادها ـ وفق الاحتمالين الأول والثاني ـ بين 2.5 و4 مليون نسمة. فلا الدولة العلوية ترغب ببقاء هذه الكتلة ـ لأن بقاءها سيفقد الدولة الجديدة هويتها والأساس الذي قامت عليه ـ ولا هذه الكتلة ترغب العيش في ظل دولة علوية تناصبها العداء والكراهية.

هكذا سنكون أمام مجموعة من السيناريوهات المحتملة : الأضعف والذي قد يكون معدوماً، هو أن يقبل الطرفان صيغة استمرار العيش المشترك دون أية ردود فعل. أو أن تبدي هذه الكتلة البشرية ردود فعل محدودة في الزمان والمكان ورافضة للسلطة الطائفية الجديدة، يقابلها قمع من قبل الأسد يتناسب مع حجم هذه الردود وبما يؤدي إلى احتوائها وانهائها. ولكن السيناريو المرجح والأكثر احتمالاً والذي يستند إلى فهم طبيعة نظام الأسد من جهة، وإلى المشهد الحالي للصراع الدائر من جهة اخرى، يقول أن الميدان سيكون مفتوحاً لنشوب حرب أهلية طاحنة بين الطرفين، سيلجأ فيها الأسد إلى أكثر الأساليب دموية وعنفاً من أجل إلقاء هذه الكتلة البشرية خارج حدود الدولة العلوية. وليس من المستبعد انتشار مذابح على نطاق واسع كجزء من حملات التطهير الطائفي (على غرار ما جرى في الحولة والقصير وبانياس) وكردود فعل على هذه المذابح من قبل الطرف الآخر. وكل هذا ونحن نفترض أنه لن يكون للمعارضة المسلحة الموجودة على حدود الدولة العلوية أية تحركات داعمة ومناصرة لإخوتهم الذين يتعرضون للتنكيل والذبح على أيدي جنود الأسد. وبناء على كل ماتقدم نستنتج أن التقسيم الذي يهدف ـ من بين ما يهدف ـ إلى خفض الكلفة البشرية والمادية للصراع الدائر في سوريا، قد يكون المدخل إلى مضاعفة هذه الكلفة إلى مستويات غير مسبوقة.

ثالثاً ـ لعل أكثر النتائج سلبية ـ في حال تم تطبيق التقسيم ـ ستكون على دول الجوار، وخاصة لبنان وتركيا والعراق. فهو سيكون سابقة تاريخية يبنى عليها من قبل كل الأطراف التي لها مصلحة في استنساخ وتكرار التجربة السورية. وستبدأ، على الأرجح، نزاعات وحروب انفصالية الطابع، وستعيش المنطقة وضعاً متفجراً وإلى أمد غير معلوم مما قد ينعكس سلباً على مجمل الوضع الدولي.

رابعاً ـ في النهاية تجدر الإشارة إلى أن كل هذا سيؤدي على الأرجح إلى أن تهيمن الأطراف الأكثر تشدداً وراديكالية على كامل المشهد السوري، سواء داخل الدولة العلوية أو في الأجزاء الأخرى من سوريا المقسمة .

وثيقة رقم (1)

عدد السكان لعام 2010 في سورية

لقد بلغ عدد السكان في سورية وفقا لتقديرات المكتب المركزي للاحصاء :23695000
اما عدد السكان المتواجدون حاليا هو 20619000

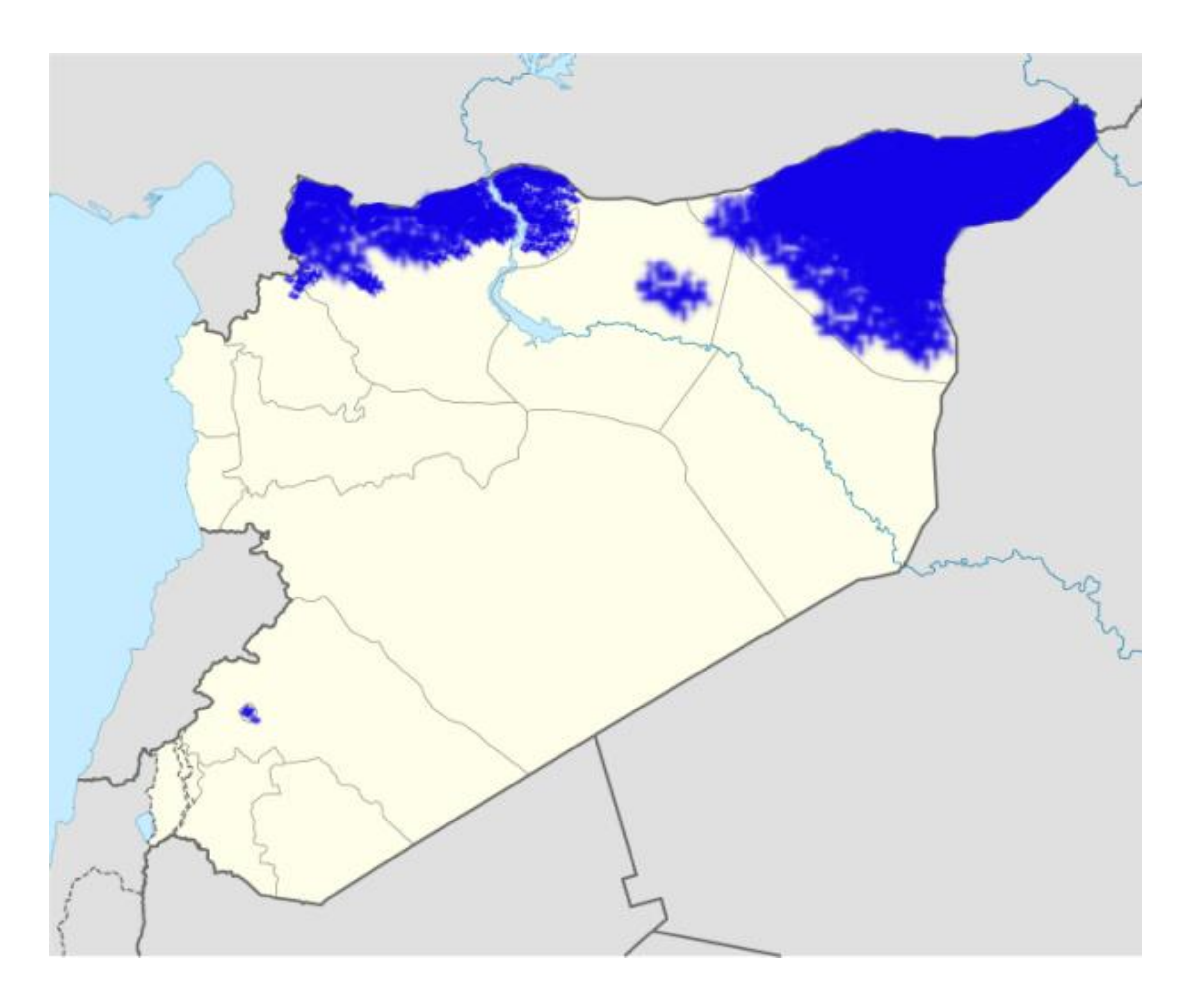
* السكان السوريون حسب الجنس و المحافظة وفق سجلات الأحوال المدنية في 1 / 1 / 2010 (بالألف)

Syrian population by sex and governorate according to civil affairs records on 1 / 1 / 2010 (000)

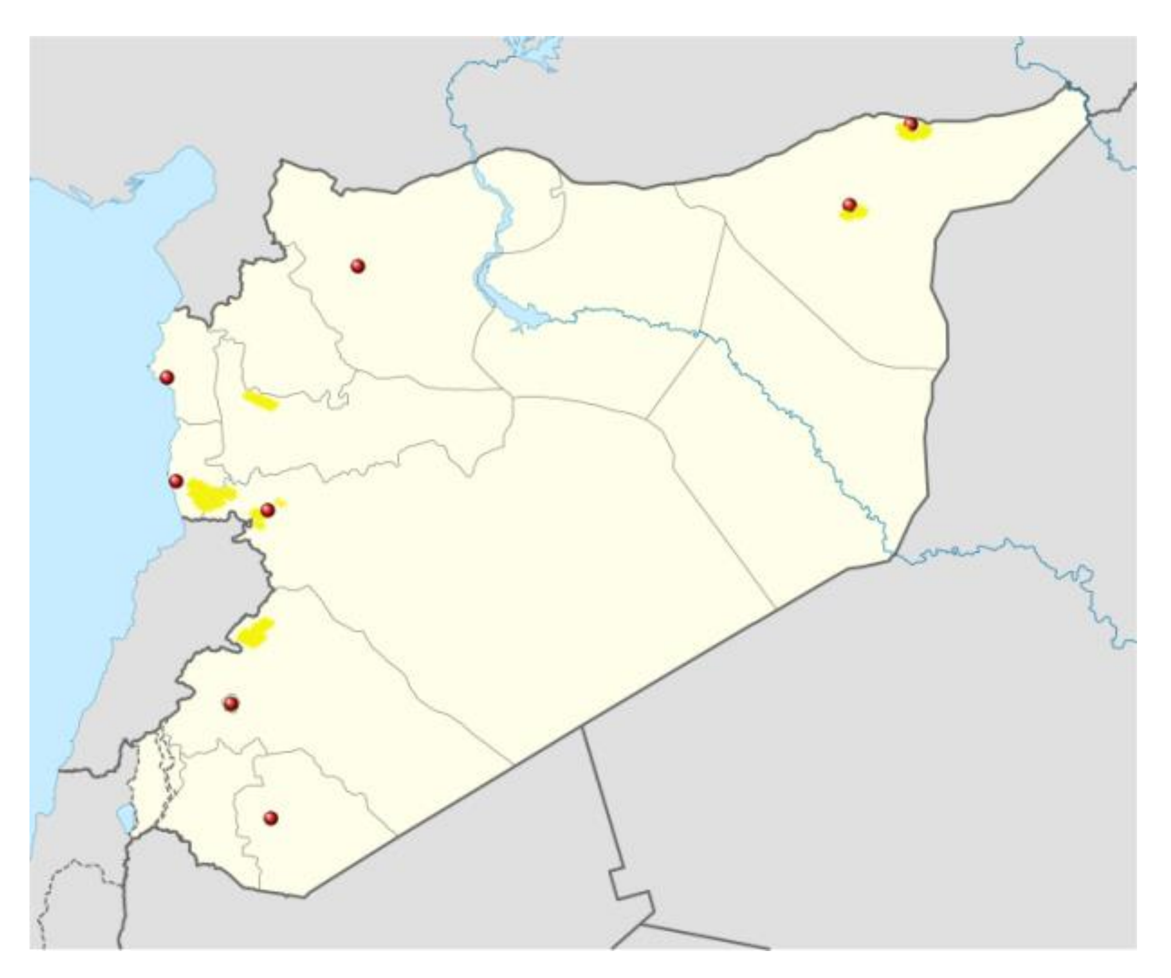
Governorate of Registration	** نسبة الجنس	% من مجموع سكان القطر	**Sex** مجموع	إناث	الجنس ذكور	محافظة التسجيل
	** Sex ratio	% Of total Population	Total	Women	Men	
Damascus	100	7.4	1749	874	875	دمشـــــــق
Rural Damascus	103	7.7	1820	895	925	ريـف دمشق
Aleppo	101	24.0	5680	2829	2851	حلـــــــب
Homs	102	8.8	2087	1031	1056	حمـــــص
Hama	103	8.7	2052	1013	1039	حمـــــاة
Lattakia	100	5.1	1207	604	603	اللاذقيـــة
Deir-ez-zor	98	6.8	1623	818	805	ديـر الـزور
Idleb	102	8.4	1997	987	1010	إدلـــــب
Al-Hasakeh	99	6.5	1540	775	765	الحســـكة
Al-Rakka	97	4.1	966	491	475	الـــــرقة
Al-Sweida	100	2.0	476	238	238	الســويداء
Daraa	103	4.6	1085	535	550	درعـــــا
Tartous	101	3.9	938	466	472	طرطــوس
Quneitra	101	2.0	475	236	239	القنيطـــرة
TOTAL	101	100	23695	11792	11903	المجموع

*these numbers represent the number of Syrian population according to Civil Affairs Records** Male number for every one hundred Female

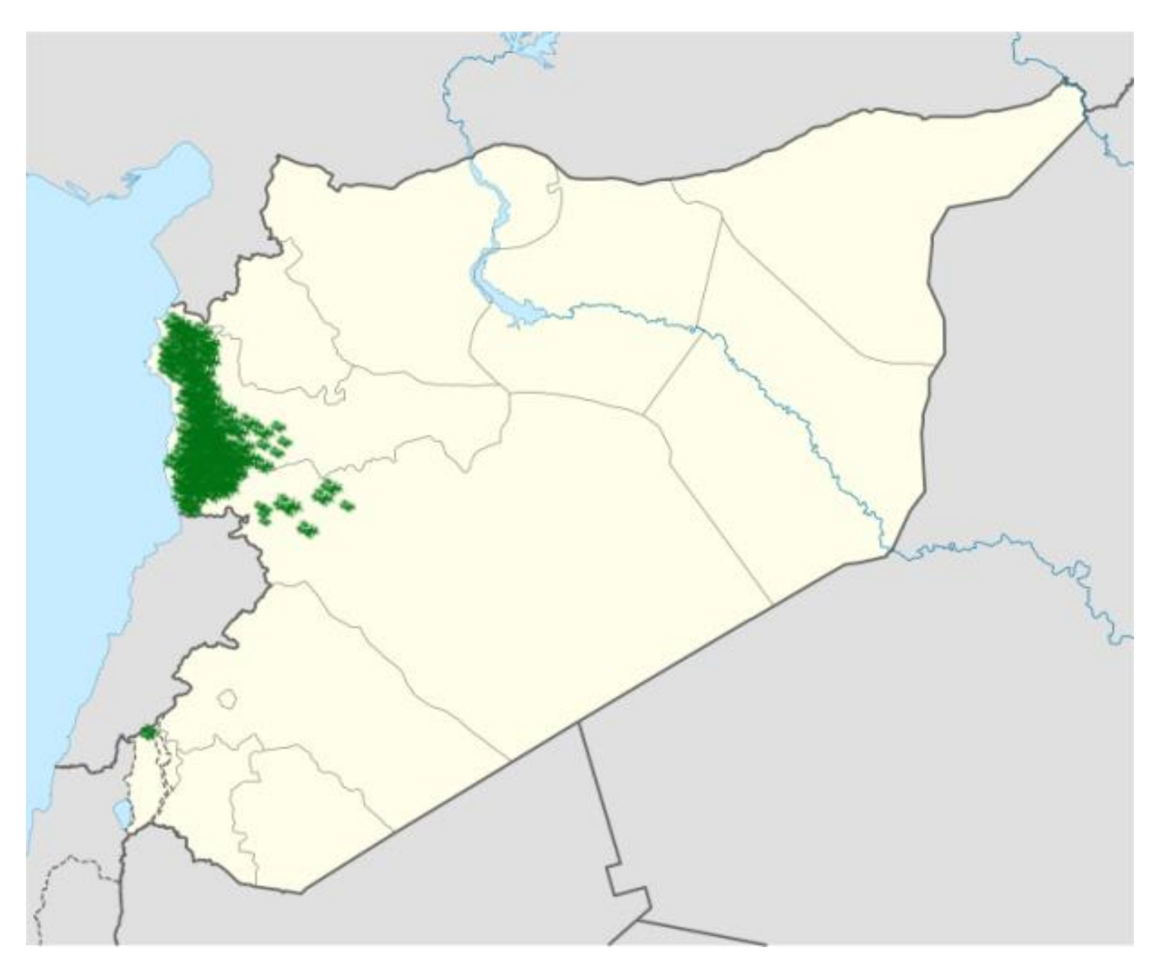
* تمثل هذه الأرقام عدد السكان السوريين المسجلين في سجلات الأحوال المدنية**عـدد الـذكور لـكل 100 أنثى



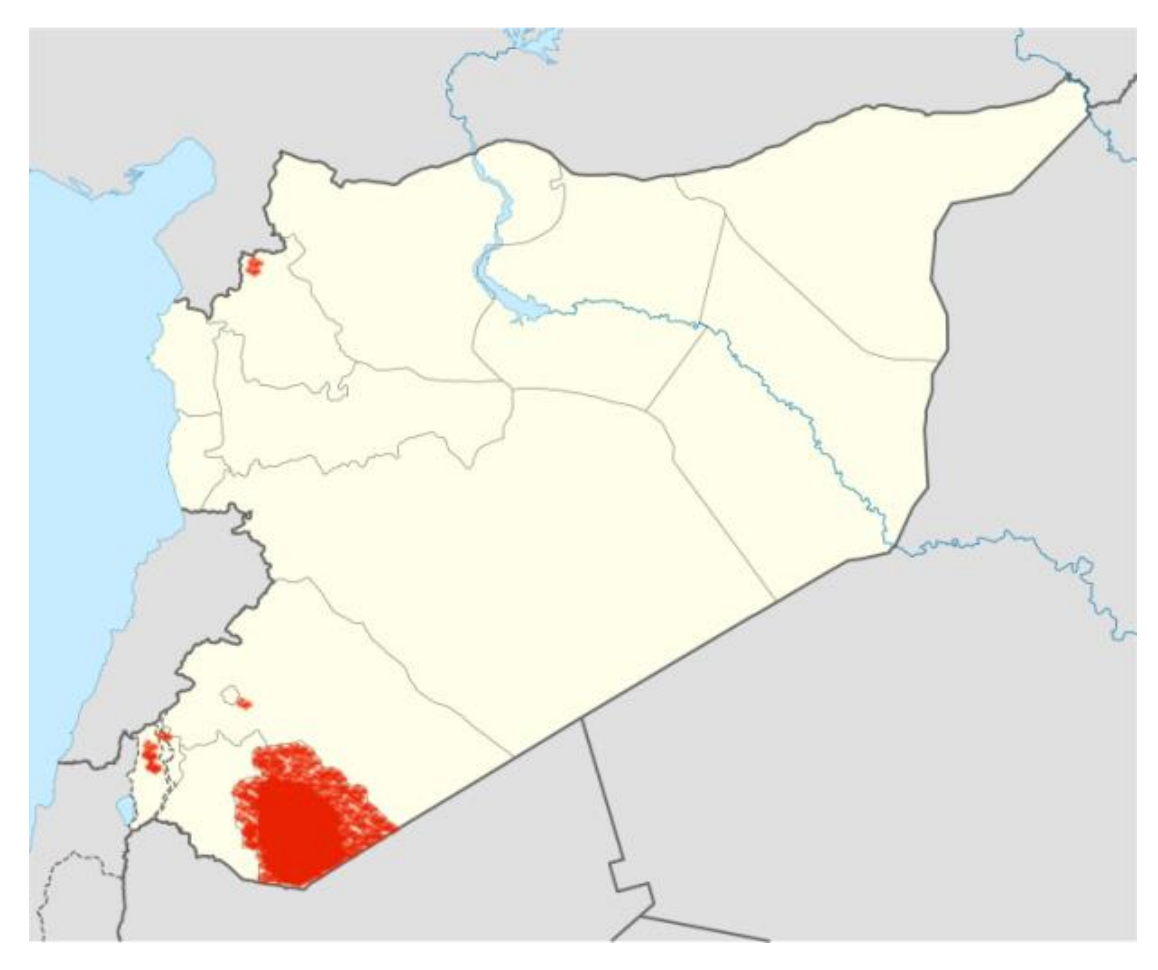
وثيقة رقم (2) : توزيع الاكراد في سوريا



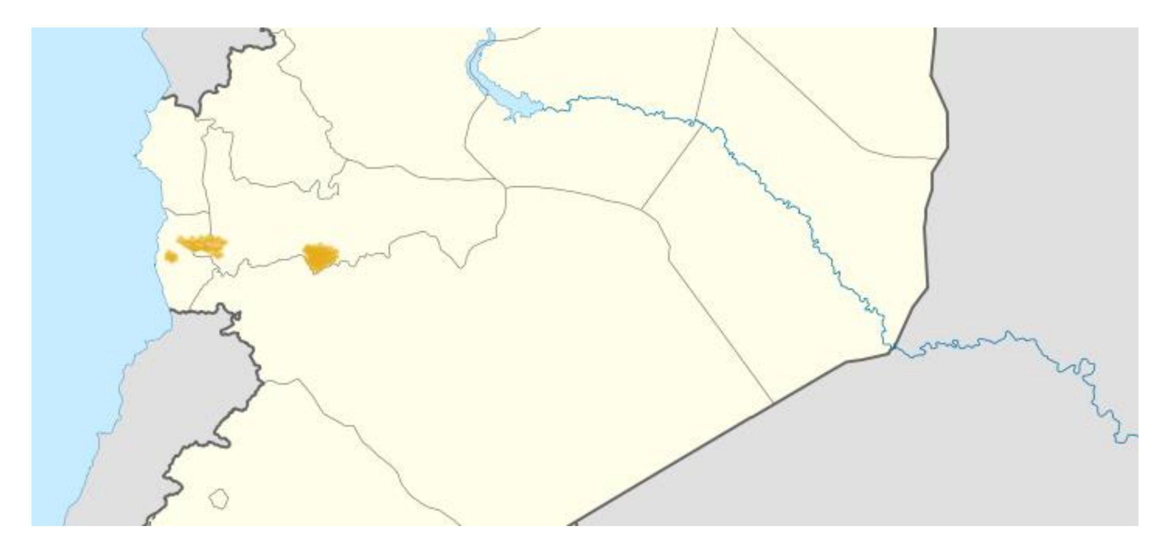
وثيقة رقم (3) : توزيع المسيحيين في سوريا



وثيقة رقم (4) : توزيع العلويين في سوريا



وثيقة رقم (5) : توزيع الدروز في سوريا



وثيقة رقم (6) : توزيع الاسماعيليين في سوريا

مصادر

International Religious Freedom Report for 2011, United States Department of State- Bureau of Democracy-Human Rights and Labor

BBC New Country Profile – Syria – Mai 2013

مركز الجزيرة للدراسات، جورج كدر- 8 آب / أغسطس 2012، سوريا وديموغرافية ما بعد الثورة.